E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2006/16
18 January 2006

ARABIC
Original: FRENCH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثانية والستون
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وجميع أشكال التمييز

تقرير السيد دودو ديين، المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

(A) GE.06-10267 280206 010306

موجز

يقدم المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب هذا التقرير عملاً بالقرار ٢٠٠٥/٦٤ الذي اعتمدته لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والستين. ويوضح التقرير ما ذكره المقرر الخاص في أثناء عرضه لتقريره المرحلي (A/60/283) في الدورة الستين للجمعية العامة. ويجب قراءة هذا التقرير مقترناً بالتقرير المتعلق بمسألة البرامج السياسية التي تحرض على التمييز العنصري أو تشجعه (E/CN.4/2006/54) والتقرير المتعلق بحالة المسلمين والعرب في مختلف مناطق العالم (E/CN.4/2006/17)، اللذين قدمهما المقرر الخاص في دورة اللجنة هذه.

وخلال الفترة المنصرمة منذ الدورة الأخيرة للجنة، اعتمد المقرر الخاص، في جميع أنشطته، على نهجين رئيسيين هما: المتابعة الدقيقة للأشكال القديمة والمعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وتحليل هذه الأشكال والتشجيع على مكافحتها باتباع استراتيجية مزدوجة أي سياسية وقانونية من ناحية وثقافية وأخلاقية من ناحية أخرى. وتدور الاستراتيجية السياسية والقانونية، اتساقاً مع إعلان وبرنامج عمل ديربان، حول تدبيرين هامين وعاجلين للحكومات ألا وهما: التعبير عن إرادة سياسية حاسمة لمكافحة العنصرية واعتماد وتطبيق تشريع وطني لمكافحة العنصرية والتمييز وكره الأجانب. أما الاستراتيجية الفكرية والأخلاقية فيجب أن تهدف إلى تحسين الجذور الثقافية العميقة للعنصرية وأسبابها وعملياتها وآلياتها الإيديولوجية والثقافية والعقلية.

وفي عام ٢٠٠٥، قام المقرر الخاص بزيارتين. وكانت الأولى لليابان في الفترة من ٣ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥ والثانية للبرازيل في الفترة من ١٧ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وترد تفاصيل هاتين الزيارتين وتوصياته في تقريريه إلى اللجنة (E/CN.4/2006/16/Add.2 وAdd.3).

ويرى المقرر الخاص أن الاجتماع الحالي بالعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب يعكس الاتجاهات الخطيرة التالية: تصاعد العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب بفعل التعصب والعداء للهجرة، وتفاقم تشويه صورة الأديان بصورة عامة، ومعاداة السامية وكره المسيحية بصورة خاصة، وكره الإسلام تحديداً، وتزايد رفض التعددية الثقافية في بناء الهوية، والاتجاه إلى الترتيب التسلسلي لأنواع التمييز العنصري، والتبرير الفكري الصريح للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب، وتعميم العنصرية بتبني برامج الأحزاب الديمقراطية للمواقف السياسية القائمة على العنصرية وكره الأجانب التي تتبناها أحزاب اليمين المتطرف، فضلاً عن تفاقم مظاهر العنصرية في الرياضة، وبخاصة كرة القدم.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
مقدمة	١ -٧	٤
أولاً - أنشطة المقرر الخاص	٨ -٢٧	٥
ألف - زيارات المقرر الخاص	٨ -١٠	٥
باء - متابعة البعثات.....	١١-٢٦	٥
جيم - أنشطة المقرر الخاص.....	٢٧	٩
ثانياً - الأشـــكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب	٢٨-٥٩	١١
ألف - التعددية الثقافية والعنصرية	٢٩-٣٤	١١
باء - معاداة السامية وكره المسيحية.....	٣٥-٣٦	١٤
جيم - التبرير الفكري للعنصرية وكره الأجانب	٣٧-٣٨	١٥
دال - العنصرية والتمييز وكره الأجانب في مناطق الدخول والاستقبال والانتظار.....	٣٩-٤٣	١٦
هاء - العنصرية والرياضة	٤٤-٥٩	١٧
ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات	٦٠-٦٥	٢٠

مقدمة

١- أشار المقرر الخاص، في تقريره المرحلي إلى الدورة الستين للجمعية العامة (A/60/283)، إلى تفاقم مظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب في العالم. ولاحظ في البداية أن مجال العنصرية أصبح معقداً نتيجة للإفاضة في خلط العنصر والثقافة والدين بمعظم الأزمات والأحداث المأساوية الحديثة. وأشار إلى أن هذا الخلط لا يشوش التحليل والتشخيص ويضعف بالتالي الاستجابات والاستراتيجيات فحسب، بل يُدعِّم أيضاً دينامية الصراع بين الثقافات والأديان على نحو مثير للقلق. وتتجلى هذه الدينامية في التفسير الطائفي أو العرقي أو الديني لأفعال فردية وتؤدي بالتالي إلى مواجهات طائفية.

٢- وأدى هذا الخلط بين الدين والعنصر والثقافة إلى عمليات تمييز ديني، ومنها كره الإسلام. وفي هذا السياق، كلِّفت لجنة حقوق الإنسان المقرر الخاص بدراسة حالة المسلمين والعرب في مختلف مناطق العالم في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وهذه الدراسة مقدمة بشكل مستقل إلى الدورة الحالية للجنة (E/CN.4/2006/17).

٣- وأكد المقرر الخاص أيضاً، في تقريره المرحلي إلى الجمعية العامة، أنه يتعين على الحكومات أن تعزز تأكيد وإثبات الإرادة السياسية لمكافحة العنصرية، على أن تصاحب ذلك تعبئة للجبهة الفكرية والعلمية لتحديد الأسباب العميقة لمظاهر وصور العنصرية وطبيعتها الحقيقية. وفي هذا السياق، أشار إلى ضرورة معاملة جميع أشكال العنصرية والتمييز معاملة واحدة على أساس عالمية أسبابها العميقة، مع تجنب ترتيبها ترتيباً تسلسلياً والاعتراف بتفردها وخصوصيتها. وقد اقترح في هذا التقرير توجيه اهتمام خاص إلى كره الإسلام. والواقع أن كره الإسلام، في السياق الإيديولوجي الناجم عن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية، يمثل مظهر تمييز متنامياً وباعثاً على القلق بصورة خاصة، وكثيراً ما تبرره سياسات وبرامج مكافحة الإرهاب. وأشار المقرر الخاص كذلك إلى ضرورة زيادة الحذر في مواجهة أشكال أخرى خطيرة لتشويه صورة الأديان، وبخاصة معاداة السامية وكره المسيحية. وسيعالج المقرر الخاص في هذا التقرير هذين الشكلين من أشكال التمييز نظراً لأن اللجنة قد طلبت منه، خلافاً لتوصيته، تقديم تقرير محدد يقتصر على حالة العرب والمسلمين في مختلف مناطق العالم في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٤- ووجَّه المقرر الخاص الانتباه إلى تعميم الخطاب العنصري القائم على كره الأجانب واستغلاله سياسياً عن طريق التغلغل المخادع للمواقف السياسية العنصرية القائمة على كره الأجانب في البرامج السياسية للأحزاب الديمقراطية، بذريعة مكافحة الإرهاب والحفاظ على الهوية الوطنية والأفضلية الوطنية، أو بذريعة مكافحة الهجرة غير الشرعية. والنتائج الخطيرة لهذا التطور لا تتجلى فقط في زيادة مشاركة الأحزاب السياسية التي تتبنى هذه المواقف بشكل صريح في الائتلافات الحكومية ووصول زعمائها بالتالي إلى مناصب المسؤولية ومن ثمّ تحويل الدولة، بل تتجلى أيضاً بصورة خاصة في التشريعات والممارسات الإدارية والأمنية التي تجرم غير الوطني أو المهاجر أو اللاجئ أو طالب اللجوء. وقد بحث المقرر الخاص هذا الخطر المحدق بالديمقراطية في دراسته حول مسألة البرامج السياسية التي تحرض على الكراهية العنصرية أو تشجعها، المقدمة أيضاً إلى اللجنة (E/CN.4/2006/54).

٥- ويلاحظ المقرر الخاص تراجع الإرادة السياسية لعدد كبير من الحكومات في مجال مكافحة العنصرية والتمييز، على نحو ما يتجلى في المعاملة المخالفة للقواعد الدولية التي يلقاها الأجانب أو طالبو اللجوء أو اللاجئون أو المهاجرون على أيدي الأجهزة الأمنية ورجال الشرطة والإدارة، وبخاصة في مناطق الدخول والاستقبال والانتظار (المطارات والموانئ والمحطات). وتعاني هذه المناطق، فيما تعاني منه، من عدم وجود وسائل انتصاف ودفاع عن هذه الجماعات الضعيفة بصورة خاصة، ولجوء قوات الأمن إلى استخدام العنف الجسدي واللفظي ذي الطبيعة العنصرية، والازدحام والاختلاط، والافتقار إلى الحد الأدنى من الظروف الصحية. ويتناول التقرير هذه النقطة بمزيد من التفصيل.

٦- ويلاحظ المقرر الخاص بقلق تصاعد العنف والمظاهر العنصرية الصريحة في مجال الرياضة، وبخاصة كرة القدم، وهي نقطة سيعالجها هذا التقرير بمزيد من التفصيل.

٧- وفيما يتعلق بالرسائل الموجهة إلى الحكومة في عام ٢٠٠٤ (انظر E/CN.4/2005/18/Add.1) والتي لم يصل رد عليها، كان المقرر الخاص يود معالجتها في هذا التقرير باعتبارها وقائع ثابتة. ونظراً لضيق المساحة، سيقوم ببحثها في تقريره المتعلق بالرسائل (E/CN.4/2006/16/Add.1).

أولاً - أنشطة المقرر الخاص

ألف - زيارات المقرر الخاص

٨- قام المقرر الخاص بزيارة إلى اليابان في الفترة من ٣ على ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥ للوقوف على حالة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب في هذا البلد. وترد ملاحظات المقرر الخاص وتوصياته في تقريره عن البعثة (E/CN.4/2006/16/Add.2).

٩- وقام المقرر الخاص أيضاً بزيارة إلى البرازيل في الفترة من ١٧ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وكان الهدف الرئيسي من الزيارة هو تقييم التقدم المحرز في تطبيق توصيات خلفه الذي كان قد زار البلد في عام ١٩٩٥، بالإضافة إلى تقييم الحالة الراهنة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب في هذا البلد. وترد ملاحظات المقرر الخاص وتوصياته في تقريره عن البعثة (E/CN.4/2006/16/Add.3).

١٠- ويُبلغ المقرر الخاص اللجنة بأنه فيما يتعلق بطلبات الزيارة التي وجهها، لم تصل إليه ردود من البلدان التالية: الهند وباكستان ونيبال. ويشكر البلدان التالية التي ردت بالإيجاب على طلباته الخاصة بالزيارات التي يعتزم القيام بها في عام ٢٠٠٦: سويسرا والاتحاد الروسي وإيطاليا.

باء - متابعة البعثات

١١- أشار المقرر الخاص في تقاريره السابقة إلى أن مصداقية الإجراءات الخاصة ومتابعة الحوار مع الحكومات المعنية ومراعاة آمال السكان والجماعات التي أُجريت لقاءات معها تتطلب عدم اعتبار زياراته مجرد أفعال عابرة ومن ثم إعطاء أهمية قصوى لمتابعة تقاريره وتوصياته. ومن هذا المنطلق، دعا حكومات البلدان التي قام بزيارتها إلى

دراسة جدوى وإمكانية قيامه بزيارة لمتابعة سبل ووسائل تنفيذ توصياته واستنتاجاته. وقد قام حتى الآن بزيارة البلدان التالية: كندا وكولومبيا وغيانا وترينيداد وتوباغو وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وكوت ديفوار واليابان والبرازيل. وبالإضافة إلى الزيارات المخصصة، يرى المقرر الخاص أنه يمكن أيضاً القيام بالمتابعة عن طريق النشر المنتظم لتقاريره التي تتضمن معلومات عن التدابير المتخذة والتقدم المحرز والمشاكل التي لا تزال تكتنف مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب. وهذه المعلومات يمكن استقاؤها من الحكومات، والجماعات المعنية، ومنظمات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان بالإضافة إلى التحقيقات التي يجريها المقرر الخاص بنفسه. وفي هذا الصدد، طلب المقرر الخاص في عام ٢٠٠٥ معلومات عن متابعة زياراته من سلطات كندا وكولومبيا وكوت ديفورا وغواتيمالا وغيانا وهندوراس ونيكاراغوا وترينيداد وتوباغو.

١٢- وفي رسالة مؤرخة ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥، أشارت وزارة العدل بترينيداد وتوباغو إلى الفقرة ٤٥ من تقرير المقرر الخاص عن البعثة التي قام بها في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (E/CN.4/2004/18/Add.1). وأوضحت الوزارة أن حكومة ترينيداد وتوباغو قد انضمت فعلاً إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الأول الملحق بهذا العهد؛ ومن ثمّ يجوز تقديم شكاوى فردية إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

١٣- غير أنه في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٨، كان وزير الخارجية قد أبلغ خطياً الأمين العام للأمم المتحدة بانسحاب ترينيداد وتوباغو من البروتوكول الاختياري، وفقاً للمادة ١٢ من البروتوكول. وتم في الوقت ذاته إيداع صك انضمام جديد يتضمن تحفظاً بشأن الحالات المتعلقة بعقوبة الإعدام. وبدأ نفاذ الانسحاب في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٨، أي بعد الإخطار بثلاثة شهور. وبناءً على ذلك، لم يعد للجنة المعنية بحقوق الإنسان اختصاص تلقي حالات جديدة متعلقة بعقوبة الإعدام. وأوضحت وزارة العدل بترينيداد وتوباغو أيضاً أن بلدها ليس طرفاً في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

١٤- وقدَّم المنسق المقيم للأمم المتحدة في غواتيمالا معلومات عن متابعة توصيات المقرر الخاص، بعد الزيارة التي قام بها إلى هذا البلد في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

١٥- ورأى المقرر الخاص، في توصيته الأولى (انظر E/CN.4/2005/18/Add.2)، أنه ينبغي أن تقوم الحكومة بعمل سياسي قوي يثبت رغبتها في القضاء على آفة العنصرية. وكان المقرر الخاص قد اقترح، على سبيل المثال، أن يعترف رئيس الجمهورية، في خطاب رسمي، "اعترافاً رسمياً بحقيقة هذه الظواهر ونتائجها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وأن يعلن التزام الحكومة بالقضاء عليها على أساس ديمقراطي وبمشاركة الشعوب المعنية، الأصلية منها والمنحدرة من أصول أفريقية" (الفقرة ٤٧ وما يليها). وأشار الممثل المقيم إلى تنظيم مناسبات عامة لتنطلق منها أعمال مكافحة التمييز العنصري والعنصرية وأن هذه المناسبات قد حضرها وتحدث فيها رئيس الجمهورية ونائبه. وشملت هذه المناسبات احتفالاً ببدء سياسة الدولة من أجل تحقيق توازن وحياة مشتركة قائمة على التآلف (*Politica de Estado para el Equilibrio y Convivencia Armónica*) في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، بقصر الثقافة الوطني، وتولية المجلس الاستشاري لرئاسة الجمهورية في شؤون الشعوب الأصلية والتنوع (Consejo Asesor de la Presidencia de la República sobre Pueblos Indígenas y Diversidad)، فضلاً عن تشكيل لجنة رفيعة المستوى استجابة للمطالب المعلنة في أثناء المسيرة الوطنية لمناهضة التمييز والعنصرية في آب/أغسطس ٢٠٠٥، وقد

ضمت هذه المسيرة فيما ضمت منظمات السكان الأصليين والفلاحين والنساء والشباب والأرامل والأيتام الذين خلفهم الصراع المسلح.

١٦- وكان المقرر الخاص قد أوصى، في تقريره عن البعثة، باتباع نهج متكامل لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري يتمثل في وضع برنامج وطني لمكافحة العنصرية والتمييز وتعزيز التعددية الثقافية القائمة على المساواة (E/CN.4/2005/18/Add.2، الفقرة ٤٧ وما يليها). وتفيد المعلومات الواردة بأن موظفي الدولة من السكان الأصليين يواصلون الكفاح عن طريق إعطاء صفة رسمية للتنسيق المؤسسي للسكان الأصليين، وهو التنسيق الذي يشمل ١٨ كياناً موزعاً بين أمانات الرئاسة والوزارات والصناديق والمؤسسات المتخصصة. وفي أثناء مناسبة عامة نُظمت في عام ٢٠٠٤، حصل هؤلاء الموظفون على دعم الرئيس، على دعم أكبر من نائب رئيس الجمهورية، لبلوغ هذا الهدف.

١٧- أما فيما يتعلق بملاحظة المقرر الخاص بشأن قلة وسائل الانتصاف المتاحة لمؤسسات حقوق الإنسان وللمؤسسات التي يتألف منها التنسيق المؤسسي للسكان الأصليين، فيبدو من المعلومات الواردة أن الحالة قد تحسنت في عام ٢٠٠٥. ويبدو أن هناك دلائل تغيير مشجعة وتدريجية، غير أن هذه التحسينات تقتصر على المستوى العام لجهاز الدولة. فاللجنة الرئاسية لمكافحة ممارسة التمييز والعنصرية ضد الشعوب الأصلية في غواتيمالا كانت تدير في عام ٢٠٠٤ ميزانية قدرها مليوني كتزال، بدون وجود باب محدد في الميزانية العامة للدولة، وتضاعفت ميزانيتها في عام ٢٠٠٥ وأُنشئ لها باب محدد في الميزانية. وفيما يتعلق بعام ٢٠٠٦، وضعت اللجنة إسقاطات قدرها ١٠ ملايين كتزال، ووافق عليها برلمان الجمهورية. غير أن الآثار المدمرة لإعصار ستان تطلبت إعادة برمجة الميزانية الوطنية.

١٨- وفيما يتعلق بوضع برنامج وطني لمكافحة العنصرية والتمييز، شرعت اللجنة الرئاسية لمكافحة ممارسة التمييز والعنصرية ضد الشعوب الأصلية في غواتيمالا في وضع سياسة للدولة من أجل تحقيق التوازن والحياة المشتركة القائمة على التآلف (*Política de Estado para el Equilibrio y Convivencia Armónica*) تشارك فيها المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع الدولي. وقد وضعت وثيقة أساسية تتطلب عملية تشاور طويلة على المستوى الوطني، وهي العملية التي ستبدأ في عام ٢٠٠٦.

١٩- وكان المقرر الخاص قد اقترح إجراء تقييم للتقدم المحرز ولقيود الأحكام ذات الصلة من اتفاقات السلام، وبخاصة الاتفاق المتعلق بالهوية وحقوق السكان الأصليين. وفي هذا السياق، كان المقرر الخاص قد رأى أن "مكافحة العنصرية والتمييز العنصري يجب أن تقترن بتعزيز التعددية الثقافية في الأجل الطويل استناداً إلى مبدأ الوحدة والتنوع التالي: الاعتراف بخصوصية وتفرد الهوية والخصائص الأخلاقية والروحية والثقافية لجميع الشعوب والطوائف واحترامها وتعزيزها، بالإضافة إلى تعزيز دينامية التفاعل والإثراء المتبادل بينها كلها" (E/CN.4/2005/18/Add.2، الفقرة ٤٧ وما يليها). وفي ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥، تم إقرار القانون الإطاري لاتفاقات السلام، وهو القانون رقم ٥٢-٢٠٠٥ الصادر عن برلمان الجمهورية، بغية تحديد القواعد والآليات المنظمة والموجهة لعملية تنفيذ اتفاقات السلام. وهذا القانون ينشئ المجلس الوطني لتنفيذ اتفاقات السلام، وهو المجلس الذي يتمتع بالسيادة والاستقلال الوظيفي للتحاور والتنسيق وبدء الإصلاحات القانونية والسياسية وتوجيهها وتحديدها، بالإضافة إلى برمجة المشاريع التي تساهم في تنفيذ الاتفاقات. ويتألف المجلس الوطني لتنفيذ

اتفاقـــات السلام من ممثلين عن السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، بالإضافة إلى ممثلين عن الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي (Unidad Revolucionaria Nacional Guatemalteca) ومن بعض قطاعات المجتمع المدني مثل النقابات ورابطات الفلاحين ورابطات أصحاب العمل ومنظمات حقوق الإنسان والأكاديميين. ويشارك في هذا الجهاز أيضاً المدعي العام لحقوق الإنسان ومراقب دولي، هو المدير المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٠- وكـــان المقرر الخاص قد شدد في توصياته، على مسألة بنية هوية غواتيمالا التعددية التي ينبغي تعزيزها بتشـــجيع التعليم المتعدد الثقافات والمشترك بين الثقافات. ورأى أنه ينبغي توجيه اهتمام خاص إلى كتابة التاريخ وتدريسه، وإلى منظومة القيم وإلى تنمية تعددية لغوية حقيقية في جميع الميادين الاجتماعية. وذكر المقرر الخاص على سبيل المثال إنشاء وسائط إعلام محلية مجتمعية وحرة وتزويدها بالموارد الكافية. وتمثلت الإجراءات المتخذة في حلقات العمـــل التي نظمتها اللجنة الرئاسية لمكافحة ممارسة التمييز والعنصرية ضد الشعوب الأصلية في غواتيمالا، والمجتمع المدني، على المستوى الوطني لتوعية المعاونين الاجتماعيين (*communicadoras y communicadores sociales*).

٢١- ودعا المقرر الخاص، في إحدى توصياته (E/CN.4/2005/18/Add.2، الفقرة ٤٧ وما يليها) إلى مواصلة العمـــل الذي بدأته لجنة الحقيقة التاريخية (Comisión para el Esclarecimiento Histórico)، المكلفة بكشف الحقائق عن انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، وسرعة تنفيذ توصيات هذه اللجنة. وبموجب المرسوم الحكومي رقم ٢٥٨-٢٠٠٣ المؤرخ ٧ أيار/مايو ٢٠٠٣، المعدل بالمرسوم رقم ١٨٨-٢٠٠٤ المؤرخ ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أنشـــئ البرنامج الوطني للتعويضات بهدف منح تعويضات فردية و/أو جماعية للضحايا المدنيين لانتهاكات حقوق الإنســـان والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في أثناء الصراع المسلح الداخلي. ويشمل هذا البرنامج وضع سياسات عامة ومشاريع وإجراءات قصد إتاحة الجبر والتعويض ورد الحق والترضية والمساعدة للضحايا.

٢٢- ويشـــمل الـــنطاق الجغـــرافي للبرنامج في الوقت الحاضر محافظات شيمالتينانغو وكيتزالتينانغو وفيراباث وسولولا. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، يبدو أن هناك استياء على المستوى الإقليمي، وقد قُدمت شكاوى ضد موظفي البرنامج لممارستهم معاملة تمييزية تجاه الضحايا. ونددت اللجنة الرئاسية لمكافحة ممارسة التمييز والعنصرية ضد الشعوب الأصلية في غواتيمالا وأمين المظالم المعني بنساء السكان الأصليين بهذه الأفعال علناً. وهناك إجراءات جاريـــة حالياً في هاتين المؤسستين لمتابعة الشكاوى. ومن بين المبادرات الأخرى، يعمل برنامج مساعدة المجتمع المدني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، وبخاصة لجنة البحث عن الأطفال المفقودين والمنظمات النسائية ومنظمات أرامل ضحايا الصراع المسلح في مختلف المحافظات من أجل تشجيع القيام بعملـــيات مصالحة محلية. وتساهم هذه المؤسسات في تدريب وإعداد المجتمعات المحلية للمشاركة فـــي البرنامج الوطني للتعويض.

٢٣- وكان المقرر الخاص قد أوصى بأن تشارك المنظمات غير الحكومية بدور نشط في وضع وتطبيق البرنامج الوطني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، بتقديم مقترحات تهدف إلى القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وتركـــز عـــلى حـــل المشاكل المحددة للجماعات. وتنفذ غالبية منظمات السكان الأصليين، الوطنية والإقليمية، إجـــراءات توعـــية ملموسة، يتم معظمها عن طريق الحلقات الدراسية وحلقات العمل ومنح شهادات التدريب لـــرجال ونســـاء الجماعات وكذلك للموظفين العامين في مجال تطبيق الصكوك الوطنية والدولية لحماية حقوق الإنسان الخاصة بالشعوب الأصلية.

٢٤- وفي إطار متابعة زيارة المقرر الخاص، نُظمت أيام للتوعية بثقافة شعوب المايا، وغاريفونا، وزينكا، ولادين في منطقة غاريفونا، كما نُظمت أنشطة للتدريب والترويج في نهاية عام ٢٠٠٤. وحصلت هذه الأنشطة على دعم من مشروع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في غواتيمالا (Oficina de Alto Comisionado para los Derechos Humanos). وقدم شعب غاريفونا إلى نائب رئيس الجمهورية اقتراحاً يدعو إلى إنشاء معهد غاريفونا سعياً إلى إنشاء صندوق للتنمية خاص بشعب غاريفونا في المستقبل. ولا يزال المشروع في مرحلته الأولى التي تشمل: (أ) إنشاء المرافق الأساسية و(ب) تحديد الولاية الخاصة بالتدريب التقني لأبناء غاريفونا الذين سيتولون إدارة المعهد في المستقبل.

٢٥- وكان المقرر الخاص قد أدرج أيضاً في تقريره توصيات موجهة إلى منظمة البلدان الأمريكية (E/CN.4/2005/18/Add.2، الفقرة ٤٨). وكان قد أوصى بصورة خاصة بأن تولي لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أهمية رئيسية، في بناء السلم، للقضاء على جذور العنصرية والتمييز العنصري من أجل بناء تعددية ثقافية إقليمية ديمقراطية قائمة على المساواة والتفاعل. وقد عُقدت الدورة السادسة للمفاوضات بين ممثلي مختلف منظمات الشعوب الأصلية وممثلي الدول في غواتيمالا في الفترة من ١٠ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بدعم من الحكومة ومن منظمات الشعوب الأصلية، للتوصل إلى قرار اعتماد الإعلان الأمريكي بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وتجري مناقشة هذه الوثيقة منذ عام ١٩٩٩، وهذا العام، عقد الفريق العامل للمرة الأولى دورات خارج مقر منظمة البلدان الأمريكية.

٢٦- ويود المقرر الخاص أن يهنئ الحكومة والمؤسسات المسؤولة في غواتيمالا على التدابير المتخذة لمتابعة تقريره. وقد أثبتت الحكومة بذلك إرادة سياسية حاسمة لمكافحة العنصرية والتمييز اللذين تعاني منهما الجماعات الأصلية والمنحدرة من أصول أفريقية. كما أنه يشعر بالارتياح إزاء التعاون الممتاز الذي أبداه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمع المعلومات اللازمة. ويعرب عن أمله في أن تقتدي البلدان الأخرى التي قام بزيارتها بهذا النموذج. ويود المقرر الخاص أخيراً توجيه انتباه اللجنة إلى تأثير أساسي لحوار المتابعة هذا ولتقاريره بصورة عامة ألا وهو إجراء تبادل للمعلومات وللممارسات السياسية والتشريعية والقضائية والإدارية بين البلدان، من أجل مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب.

جيم - أنشطة المقرر الخاص

٢٧- شملت أنشطة المقرر الخاص، بالإضافة إلى زيارة البلدان، المشاركة في اجتماعات المنظمات الدولية أو الإقليمية والمنظمات غير الحكومية المتعلقة بالعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب. وتستند هذه الأنشطة المشتركة إلى ثلاثة اعتبارات هي: تعزيز وتطبيق إعلان وبرنامج عمل ديربان، ومساندة التعبئة الدولية ضد العنصرية، وتحقيق التكامل بين ولايات وآليات مكافحة العنصرية، ومقارنة وتبادل الخبرات والأفكار والمعلومات حول المشاكل المتعلقة بهذا التحدي المشترك.

وشارك المقرر الخاص من هذا المنطلق في الاجتماعات التالية، ضمن جملة أنشطة أخرى:

١٠ كانون الثاني/يناير	الفريق العامل المعني بصياغة بروتوكول إضافي للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في جنيف
١٢ شباط/فبراير	اليوم الخاص بالمهاجرين، في كامبير (فرنسا)
٢٨ شباط/فبراير	مناقشة مواضيعية بشأن مسألة منع الإبادة الجماعية، نظمتها لجنة القضاء على التمييز العنصري في جنيف
٨ آذار/مارس	مناقشة عن التعددية الثقافية، نظمتها لجنة القضاء على التمييز العنصري في جنيف
٣٠ آذار/مارس - ٣ نيسان/أبريل	حلقة دراسية عن العنصرية ونوع الجنس، في بورتوريكو
٢١-٢٥ نيسان/أبريل	مؤتمر القمة المشترك بين الأديان بشأن السلام، في جوهانسبرغ (جنوب أفريقيا)
٢٨-٢٩ نيسان/أبريل	مناقشة عن سويسرا والاسترقاق، نُظمت في معرض الكتاب بجنيف
١٠-١١ أيار/مايو	اجتماعات اللجان الوطنية الأوروبية لليونسكو، في لكسمبرغ
٢٥-٢٧ أيار/مايو	المؤتمر العالمي للحوار بين الأديان، المعقود في سان جاك دي كومبوستيل (إسبانيا)
٨-٩ حزيران/يونيه	مؤتمر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بمعاداة السامية وغيرها من أشكال تشويه صورة الأديان، في قرطبة (إسبانيا)
٢٣-٢٥ أيلول/سبتمبر	المؤتمر الذي نظمته اليونسكو ومدينة نورمبرغ بشأن العنصرية في أوروبا
٢٦-٢٩ أيلول/سبتمبر	ندوة بشأن موضوع "التنوع الثقافي في حوض البحر المتوسط: بين الصراع والحوار"، في إشبيليا (إسبانيا)
٢٧-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر	لقاء حول الحوار بين الثقافات والأديان، في مدريد
٢-٤ تشرين الثاني/نوفمبر	استراتيجيات إدماج الشعوب المنحدرة من أصول أفريقية في برامج الحد من الفقر (ليما)

١٥ تشرين الثاني/نوفمبر	مؤتمر الصندوق الخاص بمشاريع مكافحة العنصرية ومساندة حقوق الإنسان، الذي عقدته الحكومة السويسرية في برن
١٨ و١٩ تشرين الثاني/نوفمبر	حلقة دراسية للخبراء عن تشويه صورة الأديان، في إشبيليا (إسبانيا)
٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر	حديث عن آليات الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية: "الدروس المستفادة والتحديات الجديدة"، في برلين

ودارت مشاركة المقرر الخاص في هذه الاجتماعات حول الأفكار التالية:

تصاعد المظاهر القديمة والحديثة للعنصرية وكره الأجانب؛

العمق التاريخي والثقافي للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب؛

التبرير الفكري والاستغلال السياسي للخطاب والفعل القائمين على العنصرية وكره الأجانب؛

الدور الرئيسي لبنى الهوية ورهان التعددية الثقافية في ظل تفاقم مظاهر العنصرية وكره الأجانب؛

ديناميـــة صـــراع الحضارات والثقافـــات والأديان المصاحبـــة لتصاعد العنصرية والخلط بين العنصر والثقافة والدين؛

ضـــرورة تعزيـــز اســـتراتيجية مزدوجة في مكافحة العنصرية: أي استراتيجية سياسية وقانونية لمكافحة مظاهرها وأشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واستراتيجية فكرية وأخلاقية لاستئصال جذورها العميقة المتصلة بمنظومات القيم، وببنى الهوية، وبكتابة التاريخ وتدريسه وبالتعليم.

ثانياً - الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب

٢٨- يود المقرر الخاص أن يوجه انتباه اللجنة، في هذا الجزء، إلى إشكاليات العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب ومظاهرها المثيرة للجذع بصورة خاصة. وقد عولجت مظاهر مثل كره الإسلام وأنشطة جماعات النازيين الجـــدد في تقريـــرين منفصـــلين، همـــا الـــتقرير المـــتعلق بحالـــة المســـلمين والعـــرب في مختلف مناطق العالم (E/CN.4/2006/17) والـــتقرير المـــتعلق بالـــبرامج السياســـية الـــتي تحرض على التمييز العنصري أو تشجعه (E/CN.4/2006/54).

ألف - التعددية الثقافية والعنصرية

٢٩- إن إشكالية التعددية الثقافية والاعتراف بها وإدارتها وديناميتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية هي في مضمونها التحدي الرئيسي في الأزمات الراهنة في معظم مناطق العالم. فالأزمة الراهنة في ضواحي فرنسا تكشف العمق الاجتماعي والثقافي للتعددية الثقافية. والواقع أن مسألة التمييز في إطار التعددية الثقافية تنطوي على بعدين

رئيسيين. وأشد هذين البعدين وضوحاً هو البعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يتميز بالتطابق بين خريطة التهميش والخريطة العرقية أو العنصرية أو الدينية لمجتمع متعدد الثقافات. لكن تحدي الهوية في عملية التعددية الثقافية يتجلى في واقع الأمر في مكافحة التمييز في مجالي الذاكرة ومنظومة القيم. وهذا البعد، الذي كثيراً ما يتجاهله المسؤولون السياسيون، يكشف ضرورة اتباع استراتيجية ثقافية وأخلاقية للقضاء على العنصرية والتمييز في المجتمعات المتعددة الثقافات.

٣٠- وقد نشأت المجتمعات المتعددة الثقافات نتيجة لعملية تاريخية طويلة وصلت بين الشعوب والثقافات والأديان. وعمليات التلاقي والتجمع هذه جرت في إطار مجتمعات أدى تنظيمها تدريجياً على مر التاريخ إلى هيكل سياسي للتنظيم والأداء هو الأمة. وتشكلت آلية تنظيم هذا الهيكل بصورة عامة حول عامل الاعتراف والتجمع والوحدة: أي الهوية الوطنية. وأدى الترابط أو الصلة بين المفهومين، أي الهوية والأمة، من خلال عمليات لبناء الهوية على مر الزمن، باستخدام التاريخ والذاكرة واللغة والثقافة والدين، إلى مفهوم سياسي وقانوني هو الدولة القومية، وهو المفهوم الذي شكل غالبية المجتمعات الحديثة. ومفهوم الدولة القومية، بصورة عامة، نُظر إليه فكرياً وإيديولوجياً وطُبق سياسياً باعتباره صيغة للهوية الوطنية تعبر حصرياً، وفقاً للسياق السياسي، عن عرق أو دين أو ثقافة. وتكمن الإشكالية الرئيسية لغالبية المجتمعات الحديثة في التناقض العميق بين إطار الدولة القومية، وهي تعبير خالص عن الهوية الوطنية، والعملية الدينامية للتعددية الثقافية لهذه المجتمعات.

٣١- إن التنوع الثقافي أو العرقي أو الديني لمجتمعات وجماعات وشعوب حدث اتصال بينها بفعل عمليات تاريخية شتى يتجلى دائماً في التقاء هويات مختلفة. وسياق اللقاء أو الاكتشاف أو الغزو أو الهيمنة يحدد النظرة إلى هذا التنوع فهي إما جاذبية أو نفور أو خوف أو عداء. ويؤدي التقاء الثقافات بالتالي إلى توتر متصل بالهوية يشكل نواة عملية تحقيق التعددية الثقافية. والواقع أنه تبعاً لطبيعة النظرة الأولى إلى التنوع الثقافي أو العرقي أو الديني، يخضع التوتر المتصل بالهوية لقراءة أو تفسير أو استغلال تتحكم فيه منظومة قيم كل جماعة أو مجتمع أو شعب. ويتم اللقاء بين الثقافات بالتالي عبر نظارات ثقافية تنظر من خلالها الشعوب أو المجتمعات أو الجماعات، التي تم الاتصال بينها في إطار وطني محدد، إلى بعضها البعض أو تجري مقارنات أو تتبارى فيما بينها أو تتصارع أو تتبادل الاعتراف. والتوتر المتصل بالهوية هو المحرك لعملية دائمة لإعادة بناء الهوية، تشترك فيها الجماعات المتصلة فيما بينها. ويشكل التوتر المتصل بالهوية ظاهرة ملازمة للتنوع الثقافي. ويتجلى التوتر المتصل بالهوية في تحديين رئيسيين لهويات الجماعات والمجتمعات وبالتالي في ميدانين هامين لعملية التعددية الثقافية يحددان في الواقع شكل الممارسات التمييزية وهما الذاكرة والقيم.

٣٢- إن تحدي الذاكرة في التعددية الثقافية يدور حول مسألة مكانة الذاكرة التي ينفرد بها كل عنصر من عناصر المجتمع المتعدد الثقافات في الذاكرة الجماعية الوطنية. وبما أن الذاكرة هي تعبير عن واقع التاريخ والهوية الذي عاشته كل جماعة لزمن طويل، فإن المجتمعات المتعددة الثقافات هي بحكم طبيعتها ميادين لذاكرات متعددة. وينشأ التوتر المتصل بالهوية ببعده الخاص بالذاكرة من الصراع الكامن أو الصريح بين بناء الذاكرة الوطنية الذي تقوم به جماعة أو مجتمع مهيمن ومطالبة الجماعات أو المجتمعات الأخرى، من الأقليات أو من غير الأقليات، بمراعاة ذاكرتها الخاصة بشكل كامل وتام. والذاكرة الوطنية، التي تكتسب صفة رسمية وشرعية من مكانتها في كتب التاريخ الوطني وتُنقل عن طريق التعليم الوطني تُبنى بصورة عامة حول مبدأين هما: إنكار أو نسيان

أو تحـــريف الذاكرات المحددة لجماعات أو مجتمعات الأقلية وتعزيز الذاكرة التي قامت ببنائها الجماعة أو المجتمع المهـــيمن. وينـــتج الـــتوتر من أن ذاكرة الجماعات أو المجتمعات الخاضعة للهيمنة تنقل بدورها ظروف ومظاهر وأشكال الهيمنة التي عانت منها هذه الجماعات أو المجتمعات. ويشكل التاريخ والتراث أهم ساحات هذا الصراع بـــين الذاكرات في المجتمعات المتعددة الثقافات. فالذاكرة الوطنية المهيمنة تستغل كتابة التاريخ الوطني وتدريسه بالإضافة إلى تحديد ما يجب أن يمثل التراث الوطني. وقد تشكلت المواطَنة أيضاً حول أحداث رمزية تشير إلى الهوية الوطنـــية. وتتعلق هذه الأحداث بوقائع تاريخية وثقافية ودينية وبأماكن ورموز تمثل القيم الوطنية والهوية الوطنية ويؤهلها الاحتفال بها وإبرازها في الساحة الاجتماعية والوطنية والثقافية لاعتراف المواطن المثالي بها وحفظه إياها في الذاكرة واحتفاله بها. أما معاملة ومكانة الجماعات والمجتمعات الخاضعة للهيمنة أو التي تشكل أقليات فيميزهما الصـــمت الـــتاريخي بشـــأن الوقـــائع والأحداث، وتواري الشخصيات والأماكن المحفورة في الذاكرة، والتقليل الفولكلوري لمظاهر التعبير الثقافية والروحية. وهذا الصراع المتصل بالذاكرة والتراث يشعل جذوة التوتر الأصلي المتصل بالهوية ويحدد معنى ومضمون رؤى وسياسات الإدماج و/أو الحفاظ على الهوية الثقافية في أي مجتمع متعدد الثقافات. ومن ثم فإن عملية التعددية الثقافية تشمل بعداً أساسياً يتصل بإحياء الذاكرة.

٣٣- ويشكل التحدي الأخلاقي، أي مسألة القيم، بعداً أساسياً لعملية التعددية الثقافية وعاملاً بالغ الأهمية في مكافحة العنصرية في مجتمع متعدد الثقافات. إذ تشكل القيم، الثقافية منها والروحية أو الدينية، أعمق وأهم جذور الهوية الخاصة بكل جماعة أو مجتمع أو شعب. والتوتر المتصل بالهوية، في إطار عملية التعددية الثقافية، يتجلى تبعاً للظـــرف الـــتاريخي والسياق السياسي، في تعزيز وفرض القيم الثقافية والروحية لجماعة أو مجتمع على جماعات الأقلـــيات ومن ثم في رفض أو تجاهل أو إنكار قيم الجماعات أو المجتمعات الأخرى. فإرادة نشر الحضارة ونقل التقدم الثقافي والعلمي يشكلان، على سبيل المثال، الشعارات الإيديولوجية المستخدمة لتبرير الهيمنة الاستعمارية والإمـــبريالية. وينـــبع الـــتوتر المتصل بالهوية، في المجتمع المتعدد الثقافات، من المواجهة بين تأكيد قيم وطنية غير ملموسة أي مظاهر التعبير عن قيم الجماعة أو المجتمع المهيمن المعلنة باعتبارها النموذج والمرجع الوحيدين للهوية الوطنية وبين معارضة هذه القيم أو المطالبة بمراعاة قيم جماعات ومجتمعات الأقليات الوطنية في هذه القيم الوطنية. وإذا كانـــت التعددية الثقافية تشكل الصفة الرئيسية والمشتركة بين غالبية المجتمعات الحديثة، فإن معالجتها تتأثر بالمـــراوغة السياســـية والبعد الإيديولوجي لنماذجها النظرية. وتتأثر النماذج النظرية والممارسات السياسية تأثراً عميقاً بعدة عوامل هي: مركزية مسألة الهوية في مواجهة العولمة، والتحكم السياسي لمكافحة الإرهاب، وتصاعد الأشكال القديمة والحديثة للعنصرية والتمييز وكره الأجانب.

٣٤- إن نموذج الإدماج الجمهوري، وهو البديل العصري للإدماج الاستيعابي، يبني الوحدة الوطنية على القيم الأساســـية للـــنظام السياسي الجمهوري. وتعتبر هذه القيم تعبيراً عن التقدم الاجتماعي والسياسي وعن النظام العلماني. ويُترجم التقدم الاجتماعي والسياسي بقيم العدل والمساواة وتفوق الفرد على أي انتماء جماعي. ويغلّب المذهب الدنيوي، الذي يعكس فصل الكنيسة عن الدولة، الوحدة الجمهورية للمجتمع على التنوع الديني والثقافي لعناصره. فالوحدة الجمهورية تغلب الحفاظ على هويات ثقافية أو دينية محددة. والاستغلال السياسي لهذه العوامل، وبخاصة خطابة "الدفاع عن الهوية والثقافة الوطنية"، ينتج مواقف سياسية ويشكل سبباً رئيسياً لتصاعد العنصرية والتمييـــز وكـــره الأجانـــب في العالم. وهذا النموذج، الذي يكشف رفضاً عميقاً للتنوع الثقافي، يفرض تجريد جماعـــات الأقليات والمهاجرين من ثقافتها كشرط أساسي للاندماج الوطني. وإعادة طرح مسألة الغياب الثقافي

للأقليات في هذا النموذج يكشف أزمة هوية في المجتمع المتعدد الثقافات. ومن ثم فإن الأزمات الراهنة التي تشهدها أوروبا، وبخاصة فرنسا، والتي تتجلى في تزايد حدة العنصرية والتمييز وكره الأجانب، تكشف عملية إعادة بناء عميقة للهوية، وهي مسألة أُغفلت في البناء الأوروبي. ويشكل صخب الأحداث واحتدامها، وربط المطالب الاجتماعية والسياسية والثقافية بتأكيد الهوية، مظاهر لتصدع وتشقق رداء الهوية القديم ونمو بطيء وأليم لهوية وطنية جديدة متعددة الثقافات.

باء – معاداة السامية وكره المسيحية

٣٥- يتجلى تصاعد معاداة السامية في ثلاثة مظاهر متلازمة هي: تزايد الأفعال الفردية، وصلابة التبرير الفكري، والاستغلال السياسي. وأوضح مظاهر الأفعال الفردية المعادية للسامية وأكثرها دلالة هي تدنيس وإتلاف المقابر وأماكن العبادة. ولئن كانت عملية التدنيس هذه تمس جميع الأديان، فإن ما يستهدف منها الأماكن اليهودية هو الأكثر شيوعاً في عدد كبير من البلدان، وبخاصة في أوروبا. ففي فرنسا، تضاعفت عمليات التدنيس، فارتفعت من ٣٠ مقبرة ومكان عبادة في عام ٢٠٠٣ إلى ٩١ مقبرة ومكان عبادة خاص باليهود، ومن ١٣ إلى ٨٧ فيما يتعلق بالمسلمين ومن ٣٨ إلى ٩٤ فيما يتعلق بالمسيحيين. ومن بين الأشخاص الذين أُلقي القبض عليهم، تبرز ثلاث مجموعات هي: اليمين المتطرف أو حليقو الرأس والنازيون الجدد، وشباب "عبدة الشيطان"، وشباب تحركهم دوافع شتى بدءاً من مساندة الشعب الفلسطيني وانتهاءً بمحاكاة المشاهد التلفزيونية والسينمائية. وفي لندن، تعرّض ثمانية شبان من اليهود الأرثوذكس الذين يسهل التعرف عليهم من ملابسهم وقبعاتهم السوداء لاعتداء عصابات من الشبان السود والآسيويين. وكانت الاعتداءات مصحوبة بسب معاد للسامية وتحية نازية. ووقعت حوادث مماثلة في عدة مناطق إنكليزية أخرى. أما التبرير الفكري فيتمثل في نشر أعداد متزايدة من الإصدارات، ولا سيما إصدارات تيارات اليمين المتطرف، عبر شبكة إنترنت. وتصدر المؤلفات التحريفية ليس فقط من دور نشر اليمين المتطرف بل أيضاً من الجامعة، كما يتضح من عدة أمثلة حديثة في فرنسا، وبخاصة في ليون. ويمثل الاستغلال السياسي أخطر مظاهر عودة معاداة السامية إلى الظهور. وتكشف عودة المواقف السياسية العنصرية والكارهة للأجانب وتأثيرها الانتخابي حيوية ثقافة العنصرية والتمييز بصورة عامة، وهي الثقافة التي تمثل فيها معاداة السامية رمزاً تاريخياً، كما يكشف هذا الظهور تراجع الحذر السياسي والأخلاقي والتعميم الثقافي لمعاداة السامية. وقد تجلت هذه النزعة الخطيرة مؤخراً في روسيا. فقد وقّعت مجموعة من النواب القوميين الروس، عشية الاحتفال بتحرير معتقل أوشفيتز، رسالة طالبت فيها رسمياً بمنع جميع المنظمات اليهودية في البلد. وطلبت العريضة البرلمانية من المدعي العام لروسيا، باسم "حماية الوطن"، بأن يفتح "رسمياً ملفاً قضائياً بشأن منع جميع المنظمات الدينية والطائفية اليهودية". ويعتزم المقرر الخاص إيلاء أهمية قصوى لعمق ومدلول هذه الخطوة، في أثناء الزيارة التي سيقوم بها للاتحاد الروسي في ربيع عام ٢٠٠٦. ويشكل الطعن في دولة إسرائيل، بما يتنافى مع قرارات الأمم المتحدة، مظهراً من مظاهر معاداة السامية. وقد أعطى رئيس جمهورية إيران الإسلامية لتوه مثالاً على ذلك بإنكاره للمحرقة ودعوته في الوقت ذاته بنقل دولة إسرائيل إلى أوروبا. وهذا الموقف من شأنه أن يُضعف موقف المجتمع الدولي المتعلق بوجود دولتين، أحدهما إسرائيلية والأخرى فلسطينية. وقام المقرر الخاص، الذي أحاط علماً بادعاء معاداة تصريحات الرئيس الإيراني أحمدي نجاد للسامية، برفع المسألة رسمياً إلى السلطات الإيرانية في إطار الإجراء المتعلق بادعاءات العنصرية والتمييز.

٣٦- وكما أشار المقرر الخاص في تقريره المقدم إلى اللجنة في عام ٢٠٠٥ بشأن تشويه صورة الأديان (E/CN.4/2005/18/Add.4)، يشكل كره المسيحية مظهراً قديماً ومتكرراً من مظاهر التمييز، وتتفاوت قوته تبعاً للمناخ الديني والسياق التاريخي. وهناك عاملان خطيران يفسران قوته الحالية هما: استيعاب وانحسار المسيحية في الغرب وفي العالم المتقدم، واللجوء، في إطار منح الأولوية لمكافحة الإرهاب، إلى استغلالها سياسياً في دينامية الحرب بين الحضارات والأديان التي ولّدتها أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية. ويُحدث هذا العاملان مناخاً من العداء بين المسيحية والإسلام. وهذا المناخ، الذي تغذيه بالقطع القراءات المختزلة لبعض الزعماء السياسيين، يحميه على نحو مثير للقلق بصورة خاصة تبرير فكري وإيديولوجي. وتأكيداً لحتمية الصراع بين الغرب والعالم العربي الإسلامي، قام صموئيل هانتينغتون، في مؤلفه المعنون *صراع الحضارات* بعملية إخراج فكري لمواجهة بين الإسلام والمسيحية. وهذه القراءة تابعها وعاظ مسيحيون ونسبوها إلى الكتاب المقدس ومسلمون أعادوا تفسير الشريعة. وبذلك وجدت المواجهات التقليدية المتقطعة والعابرة بين المسيحيين والمسلمين إطاراً عاماً تفسيرياً يسوّغ قيامها بشكل منهجي. وهكذا حظيت الاعتداءات المتكررة ضد أماكن العبادة والثقافة في مناطق معينة من العالم، مثل نيجيريا وباكستان، بشرعية وتبرير وتضخيم وفرتها لها قراءة للصراع بين الثقافات والأديان. وتشهد هذه الدينامية، في الظرف الراهن، تضخيماً لاهوتياً وجغرافياً عن طريق التبشير الذي تمارسه بعض الحركات الإنجيلية في أفريقيا وأمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا. وشهدت آسيا ظهور شكل من أشكال كره المسيحية في السنوات الأخيرة، ليس فقط مع الإسلام، الموجود بكثافة في إندونيسيا وماليزيا والهند وباكستان، بل أيضاً مع الهندوسية، وبخاصة في الهند، والبوذية، وبخاصة في تايلند واليابان. وتثير الموارد المادية والمالية التي يملكها التبشير الإنجيلي في بيئة اجتماعية فقيرة مشاعر العداء مع أتباع الديانات التقليدية المحلية وتزيد من حدة كره المسيحية بصورة كبيرة في مناطق كثيرة من العالم. وأوشكت المسيحية أن تحتل المرتبة الثانية بعد الإسلام في سُلَّم كره الأديان بحكم انتشارها الجغرافي.

جيم - التبرير الفكري للعنصرية وكره الأجانب

٣٧- إن أشد مظاهر العنصرية والتمييز عمقاً وأطولها بقاءً هي المظاهر التي ولدتها البنى الفكرية على مر السنين. وهي مظاهر تمتد جذورها العميقة إلى الأفكار والمفاهيم والصور والرموز التي أدت في ظروف سياسية أو أيديولوجية أو دينية محددة إلى فرض الدونية الثقافية والتحقير الديني واللاإنسانية الطبيعية لأعراق وإثنيات وجماعات وشعوب بأسرها. ورسوخ هذه الأفكار والمفاهيم والرموز في النظم التعليمية والأدب والتبرير العلمي لها شكلا على مر الزمن الوعي والفكر والخيال ومنظومات القيم وخلقا بالتالي ثقافات العنصرية والتمييز وكره الأجانب. وعززت هذه المصادر العميقة استمرار العنصرية وصلابتها. وخصوبة هذا الجزء غير المرئي من جبل الجليد العنصري ترسخ الحقيقة الأساسية التالية: إن العنصرية هي طافر يتطلب استئصاله بشكل دائم زيادة الاهتمام والتعبئة على الجبهة الفكرية والإيديولوجية لمكافحة التمييز. وللتشجيع على انتهاج استراتيجية فكرية وأخلاقية مكملة للاستراتيجية السياسية والقانونية، وجه المقرر الخاص على الدوام، في تقاريره، انتباه اللجنة وسلطات البلدان التي قام بزيارتها إلى سبب هام من أسباب عودة العنصرية إلى الظهور وهو: التبرير الفكري والإعلامي والإيديولوجي المتزايد الوضوح والتصميم. وهو يعتزم إطلاع اللجنة باستمرار على أخطر مظاهره.

٣٨- وقُدم مثالان على درجة كبيرة من الأهمية لتوضيح التبرير الفكري للعنصرية، في إطار النقاش الدائر لتفسير أحداث العنف التي وقعت مؤخراً في ضواحي المدن الفرنسية الكبيرة. ويعالج المقرر الخاص هذه المسألة في تقريره المتعلق بالبرامج السياسية التي تحرض على التمييز العنصري أو تشجعه (E/CN.4/2006/54)، وهو التقرير المقدم إلى دورة اللجنة هذه.

دال – العنصرية والتمييز وكره الأجانب في مناطق الدخول والاستقبال والانتظار

٣٩- تم توجيه اهتمام المقرر الخاص إلى بُعد العنصرية وكراهية الأجانب في المعاملة التي يلقاها في العديد من الدول طالبو اللجوء واللاجئون والمهاجرون في مناطق الانتظار، خاصة في المطارات والموانئ والمحطات. وهو يعتبر أنه يجب النظر إلى ذلك بوصفه تعبيراً عن تنامي العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب. فعودة ظهور العنصرية على نطاق واسع لا تتسم فقط بالتقاء عاملين هما توطد أشكالها التقليدية وظهور أشكال جديدة تستهدف مجتمعات محلية وأديان بأكملها، بل تتسم على الخصوص بظهور فئات محورية تستهدفها العنصرية الحديثة مثل: أفراد الأقليات الوطنية أو العرقية أو الدينية، وغير الوطنيين، والمهاجرين، واللاجئين، وطالبي اللجوء. وبسبب التركيز المفرط على مكافحة الإرهاب، تتسم معاملة هذه الجماعات بالشك والريبة واحتمال الخطورة والعداء الثقافي والديني. وتؤدي هذه المشاعر إلى تعميم السياسات الوطنية التي تميل إلى الحد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (السكن والتعليم والصحة) لهذه الفئات، مما يدل على تراجع احترام حقوق الإنسان الناجم عن منح الأولوية السياسية للأمن على القانون. وتشكل مناطق الدخول إلى البلدان (المطارات، والموانئ، والحدود) المكان الأول لتطبيق هذه السياسات عن طريق ممارسة تدابير تمييزية على نطاق واسع، من قبيل استهداف الأشخاص حسب معايير تتصل بالمظهر العرقي أو الثقافي أو الديني، وعمليات التفتيش المنهجية والمهينة، والإعادة القسرية، وفصل شبابيك الرعايا الوطنيين عن الأجانب، وصفوف الانتظار المفرطة الطول على الشبابيك الخاصة بالأجانب. وفي هذا الصدد، تندد منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان بشكل خاص بتحويل مناطق انتظار المبعدين قسراً وطالبي اللجوء إلى "مناطق ينعدم فيها القانون"، تتسم، من جملة أمور أخرى، بانعدام سبل الانتصاف والدفاع، واستخدام العنف الجسدي واللفظي ذي الطبيعة العنصرية من جانب قوات الأمن، والازدحام والاختلاط، وغياب الحد الأدنى من الظروف الصحية، وغياب تدابير حماية النساء والأطفال. وتكون هذه الأماكن عموماً مناطق مغلقة لا يسمح لمنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان بالدخول إليها. ويُبرر تزايد أحداث العنف الناجمة عن أوضاع الطرد الغامضة من الناحية القانونية، خاصة الطرد الجماعي عن طريق الطائرات المستأجرة أو الرحلات الجوية التجارية، ضرورة إيلاء اهتمام خاص لهذا الشكل من أشكال تصاعد العنصرية.

٤٠- وفي فرنسا، على سبيل المثال، نددت بهذه الاتجاهات اللجنة الوطنية لقواعد السلوك الأمني، التي كشفت في تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٣[(١)] عن وجود تدابير للمغادرة القسرية تستخدم تقنيات خاصة لتقييد الحركة مهينة في الواقع (تقييد الساقين، ونقل الأجانب بشكل أفقي على متن الطائرة)، واستخدام أساليب لا علاقة لها بطرائق العمل المهنية واستخدام القوة بصورة منهجية. ولاحظت اللجنة الوطنية لقواعد السلوك الأمني أن هذه الأساليب قد مست في بعض الحالات بالسلامة الجسدية والمعنوية للأشخاص المبعدين وأدت إلى وفاة اثنين منهم نتيجة لتعرضهما للضغط لفترات طويلة. وأكدت أيضاً أن اللجوء بشكل منهجي إلى هذه الأساليب، التي يقتصر تطبيقها على الأجانب، هو بمثابة شكل من أشكال التمييز المؤسسي.

٤١- ولاحظت اللجنة الوطنية لقواعد السلوك الأمني أنه فيما يتعلق بعمليات إعادة الأشخاص غير المسموح لهم بدخول الأراضي الوطنية الفرنسية إلى الحدود أو حملهم على المغادرة - حوالي ٠٠٠ ٢٠ شخص في مطار رواسي شارل ديغول في عام ٢٠٠٢ - لم يتلق موظفو الشرطة أي تدريب تقني يأخذ في الاعتبار خصوصية هذه العمليات ومدتها. لذلك أوصت بتدريس وتطبيق طرائق التدخل الفنية والمهنية التي قد يضطر موظفو شرطة الحدود إلى استخدامها، وذلك بأكبر قدر من الدقة، من أجل احترام كرامة الأشخاص المعرضين للإبعاد أو إعادة النقل وسلامتهم الجسدية والمعنوية. واقترحت أيضا تعزيز الحوار مع جميع من يهمهم الأمر من الأشخاص والسلطات والجمعيات والسهر على احترام المعايير الوطنية والدولية فيما يتعلق بالتفتيش الأمني واستخدام الأصفاد[٢]. ويعتبر المقرر الخاص أن إنشاء هذه اللجنة ونشر تقرير من هذا القبيل مؤشران على أن الدول الأعضاء أدركت خطورة المشكلة.

٤٢- ومعاملة اللاجئين وطالبي اللجوء في مناطق الانتظار وظروف طردهم موضوع يثير كذلك قلق منظمة العفو الدولية التي أعربت عن شواغلها بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وإحياء لهذا اليوم، نشرت هذه المنظمة غير الحكومية ثلاثة تقارير بشأن الاحتجاز والممارسات فيما يتعلق بالطرد في المملكة المتحدة وإيطاليا وإسبانيا. وهي تؤكد أن هذه الممارسات تشكل واقعا في معظم مناطق العالم[٣].

٤٣- وعلى العموم، لاحظت منظمة العفو الدولية أن ظروف الاحتجاز لا تحترم في غالب الأحيان معايير حقوق الإنسان الأساسية. فالأشخاص يحتجزون في ظروف صحية غير مرضية لفترات طويلة، دون التمكن من الطعن في شرعية احتجازهم أو ضرورته ودون التمكن من تقديم شكاوى تتعلق بسوء المعاملة، نظراً لضعف إمكانية الحصول على مساعدة قضائية أو انعدامها في معظم الحالات. ومن دواعي القلق أيضاً الادعاءات المتعلقة بالإفراط في استخدام القوة من قبل أعضاء قوات الأمن أو الموظفين المشرفين.

هاء - العنصرية والرياضة

٤٤- تناول المقرر الخاص مسألة العنصرية في مجال الرياضة في تقريره الأخير المقدم إلى الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة (A/59/329)، عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٠/٥٨ الذي طلب منه "أن يولي اهتماماً خاصاً لظاهرة تصاعد وتيرة الحوادث العنصرية في مختلف المناسبات الرياضية". وقد أعربت الجمعية العامة في قرارها ١٧٧/٥٩، عن تقديرها للجهود التي بذلتها بعض الهيئات الإدارية الرياضية لمكافحة العنصرية، ولكنها أعربت أيضا عن قلقها إزاء تزايد الأحداث ذات الطابع العنصري في شتى المناسبات الرياضية.

٤٥- ووجه المقرر الخاص الانتباه أيضاً في تقريره العام إلى الدورة الحادية والستين للجنة (E/CN.4/2005/18)، إلى ظاهرة تصاعد الحوادث التي تتسم بالعنصرية في مجال الرياضة، لا سيما كرة القدم. ولاحظ أن من أسباب هذا التصاعد تفاقم البعد القومي في المنافسات وتأثير العامل التجاري القوي فيها مما أضعف المثل العليا للمنافسة الرياضية، والاحترام المتبادل.

٤٦- ولاحظ أيضا أن تفاقم ظاهرة العنف والمظاهر العنصرية الصارخة يتجلى ليس فقط من خلال أعمال بعض المشجعين بل وكذلك من خلال ما يصدر عن المديرين الرياضيين للأفرقة ذات المكانة الرفيعة من أقوال وأفعال

تقلل من شأن هذه الحوادث ذات الطابع العنصري أو التي تتسم بالكراهية وتبررها. ويرى المقرر الخاص أنه على الرغم من خطورة بعض الأعمال العنصرية وتداولها في وسائط الإعلام، فإن إدانتها والتدابير المتخذة ضد مرتكبيها لا تتناسب مع خطورة الوضع.

٤٧- ولمواجهة هذا التفاقم، يرى المقرر الخاص أن من الضروري والملح أن يتخذ رجال السياسة والهيئات الرياضية الوطنية والدولية موقفا في هذا الشأن يعرب ليس فقط عن التزام أقوى وتيقظ أكبر في مجال مكافحة العنصرية والتمييز في الرياضة، بل أيضاً عن تعزيز المشاركة في حملات وأنشطة التوعية على الصعيدين الوطني والدولي من أجل إعطاء صورة تعكس تعدد الثقافات والانسجام بين الأعراق المتعددة في المناسبات الرياضية.

٤٨- وبغية زيادة تعبئة الأجهزة الرياضية الدولية، عزز المقرر الخاص اتصالاته مع الهيئات الرياضية من أجل دعم التعاون والتكامل في مكافحة العنصرية في مجال الرياضة. لذلك اجتمع المقرر الخاص مرة أولى مع السيد جاك روغ، رئيس اللجنة الأولمبية الدولية، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وفتح هذا اللقاء الطريق أمام إقامة تعاون مع آلية الهيئة الأولمبية لأجل تبادل المعلومات. وتقابل أيضاً المقرر الخاص مع رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم، السيد جوزيف س. بلاتر، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في زيورخ، وقد أعرب له السيد بلاتر عن قلقه العميق إزاء الأحداث العنصرية الأخيرة التي شهدتها كرة القدم واستعرض معه الإجراءات التي اتخذها الاتحاد في مجال مكافحة العنصرية.

٤٩- ولاحظ المقرر الخاص أن الاتحادات والمنظمات الرياضية الأخرى قد قامت بمبادرات إيجابية لمكافحة العنصرية في الرياضة كما يتجلى في التدابير التي اتخذها الاتحاد الدولي لكرة القدم أو اتحاد الجمعيات الأوروبية لكرة القدم والمشار إليها في التقرير السابق المقدم إلى الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة (A/59/329، الفقرات من ٣٣ إلى ٣٥).

٥٠- ومن المبادرات الأقرب عهداً، وجّه المقرر الخاص الانتباه إلى القرار الذي اتخذته اللجنة التابعة للاتحاد الدولي لكرة القدم في اجتماعها المعقود يومي ٧ و٨ آذار/مارس ٢٠٠٥، والقاضي بإنشاء "فريق" لمناهضة العنصرية يتكون من سفراء للاتحاد الدولي لكرة القدم، ينتمون إلى أعراق متعددة، ويضم أكبر اللاعبين والمدربين القدامى والحاليين[٤]. وسيضطلع سفراء هذا الفريق، الذي سيقوده اللاعب الفرنسي تييري هنري بمهمة العمل بنشاط على تعزيز مكافحة العنصرية من خلال تجسيد قيم كرة القدم، لا سيما خلال المقابلات والمناسبات ولقاءات القمة.

٥١- ويود المقرر الخاص أيضاً تهنئة الاتحاد الدولي لكرة القدم بالأنشطة التي ينظمها سنويا منذ عام ٢٠٠٢ في إطار اليوم العالمي لمناهضة العنصرية. وفي عام ٢٠٠٥، كانت تصفيات الدور نصف النهائي لكأس الاتحادات التابعة للاتحاد الدولي لكرة القدم (ألمانيا عام ٢٠٠٥) التي دارت يومي ٢٥ و٢٦ حزيران/يونيه وتصفيات الدور ربع النهائي للبطولة العالمية للناشئين (هولندا عام ٢٠٠٥)، التي دارت يومي ٢٤ و٢٥ حزيران/يونيه، مناسبتين احتفل خلالهما الاتحاد الدولي لكرة القدم في الميدان باليوم العالمي الرابع لمكافحة العنصرية، الذي نظمت خلاله أنشطة متنوعة كان الهدف منها اتخاذ موقف واضح ضد العنصرية ليس فقط في مجال كرة القدم بل في المجتمع عموماً. وقبل بدء كل مباراة تلا قائدا الفريقين المتنافسين بياناً يدين ويرفض جميع أشكال التمييز في كرة القدم

والمجتمع عموماً وأعلنا بقوة "لا للعنصرية". وخلال مباريات التأهل لكأس العالم التي نظمها الاتحاد الدولي لكرة القدم في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٥ شجع الاتحاد الاتحادات الأعضاء فيه على المساهمة في نشر هذه الرسالة المناهضة للعنصرية في العالم بأسره داعيا إياها إلى المشاركة في نشاطه في الميدان.

٥٢- وعزز أيضاً اتحاد الرابطات الأوروبية لكرة القدم حملة مناهضة العنصرية التي يقوم بها بالتعاون مع شبكة كرة القدم الأوروبية لمناهضة العنصرية. ومن الأنشطة التي تم إنجازها، يود المقرر الخاص أن يشير بوجه خاص إلى توزيع دليل للسلوك في مواجهة العنصرية، نُشر في تموز/يوليه ٢٠٠٣، على جميع الاتحادات الوطنية والجمعيات والأندية الأوروبية، وكذلك على جميع الحكام التابعين لاتحاد الرابطات الأوروبية لكرة القدم، ومندوبي المباريات ومديري الملاعب.

٥٣- ويحيي المقرر الخاص كذلك الدورة التاسعة لكأس العالم المناهضة للعنصرية التي نظمها اتحاد الرابطات الأوروبية لكرة القدم وشبكة كرة القدم الأوروبية لمناهضة العنصرية في تموز/يوليه ٢٠٠٥ في مونتيكيو إيطاليا والتي شارك فيها الاتحاد الدولي لكرة القدم للمرة الأولى. وهذه الدورة نشاط جامع لعدة ثقافات تشارك فيه جماعات المشجعين، والمهاجرين والمجتمعات المحلية وجمعيات مكافحة العنصرية من أكثر من ٢٥ بلداً على مدى خمسة أيام تنظم خلالها أنشطة كرة القدم والموسيقى والأنشطة المناهضة للعنصرية.

٥٤- وخلال السنوات الماضية تطورت حملة مناهضة العنصرية التي يقوم بها الاتحاد الدولي لكرة القدم وشبكة كرة القدم الأوروبية لمناهضة العنصرية كما يتجلى في الدعم المقدم من العديد من الاتحادات الوطنية التي قدمت عدداً من المشاريع المناهضة للعنصرية. وهذه الاتحادات هي اتحادات الاتحاد الروسي، وأرمينيا، وإسبانيا، وإسرائيل، وأسكتلندا، وألمانيا، وأوكرانيا، وآيرلندا الشمالية، وآيسلندا، وبلجيكا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وسلوفاكيا، والسويد، وسويسرا، وفنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا، والاتحاد الإنكليزي، واتحادات النرويج، وهولندا، وويلز ولا تزال هناك ثلاثة مشاريع خاصة بالبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وهنغاريا قيد البحث.

٥٥- وعلى الرغم من الجهود المبذولة ومن نجاح هذه المبادرات، يواصل المقرر الخاص دعوة الدول الأعضاء إلى العمل بعزم أكبر من أجل مناهضة العنصرية في الرياضة، وذلك بمشاركتها في أنشطة التثقيف والتوعية وبإدانتها بقوة لمرتكبي حوادث العنف، بالتعاون مع الهيئات الرياضية الوطنية والدولية.

٥٦- ولا يزال المقرر الخاص يرى أنه ينبغي إقامة تعاون أكثر تنظيماً وعمقاً بين الهيئات الرياضية الوطنية والدولية والأمم المتحدة. ولذلك اقترح في تقريره المقدم للدورة الحادية والستين للجنة (E/CN.4.2005/18)، فيما يتعلق بكرة القدم، أن يتم بمبادرة من الاتحاد الدولي لكرة القدم والبلد المضيف، وهو ألمانيا، تنظيم نشاط هام ورمزي بوجه خاص بالتعاون مع الأمم المتحدة، لا سيما المفوضية السامية لحقوق الإنسان، يسمح بتوجيه رسالة واضحة ضد العنصرية بمناسبة مباريات كأس العالم التي ستنظم في ألمانيا في عام ٢٠٠٦. ولهذا الغرض، اجتمع المقرر الخاص في ١ آذار/مارس ٢٠٠٥ في فيينا مع مسؤولي المركز الأوروبي لرصد العنصرية وكراهية الأجانب وكذلك مع الفنان أندري هيلر، المكلف بتنظيم الأنشطة الخاصة في سياق دورة كأس العالم المقبلة لكرة القدم.

٥٧- ويكرر المقرر الخاص كذلك تأكيد التوصية التي قدمها في تقريره إلى اللجنة، الفقرة ٤٨ (ز)) والتي يدعو فيها الهيئات الرياضية الدولية إلى اتخاذ تدابير صارمة ضد المسؤولين عن الحوادث العنصرية. ويعتبر المقرر الخاص أن على الهيئات الرياضية الدولية أن تطلب من الاتحادات الوطنية أن تقدم إليها تقارير سنوية عن الحوادث ذات الطابع العنصري وعن التدابير المتخذة لمواجهتها. ويؤكد المقرر الخاص من جديد دور المجتمع المدني، لا سيما المنظمات غير الحكومية في مكافحة العنصرية في مجال الرياضة ويدعوها إلى زيادة مشاركتها عن طريق مشاريع التوعية وإبراز محاسن الآخر.

٥٨- وفي هذا الصدد، أوصى المقرر الخاص بتنظيم مناسبة دولية ذات دلالة ورمز وتأثير، لإظهار التعبئة الدولية ضد العنصرية في مجال الرياضة، أثناء بطولة كاس العالم لكرة القدم التي ستعقد في ألمانيا في عام ٢٠٠٦، على أن يشارك فيها الأمين العام للأمم المتحدة، والمفوضة السامية لحقوق الإنسان، ورؤساء الدول من جميع المناطق، ورؤساء المؤسسات الرياضية الدولية الرئيسية وأبطال الرياضة العالميين، بالإضافة إلى وسائط إعلام جميع المناطق. ويود المقرر الخاص أن يوصي بأن يبادر البلد المضيف لكأس العالم إلى تنظيم هذه المناسبة التي يمكن أن يكون لها تأثير عالمي ضخم على مسألة العنصرية التي تخص جميع البلدان.

٥٩- وأحاط المقرر الخاص علماً مع الارتياح برد سلطات جمهورية ألمانيا الاتحادية والمفوضة السامية لحقوق الإنسان رداً إيجابياً على الاقتراح الذي قدمه في الجمعية العامة.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٠- يوصي المقرر الخاص باعتماد التشريعات المناهضة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب، وفقاً لما تنص عليه بوضوح الفقرتين (أ) و(ب) من المادة ٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

٦١- ويوصي المقرر الخاص بأن تدعو اللجنة الدول الأعضاء إلى تعزيز الصلة بين مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وبناء تعددية ثقافية ديمقراطية قائمة على التفاعل والمساواة. وهذه الاستراتيجية أساسية لضمان جعل التنوع الثقافي سلاحاً فعالاً ضد العنصرية.

٦٢- ويدعو المقرر الخاص اللجنة أيضاً إلى توجيه انتباه الدول الأعضاء إلى العمق التاريخي والثقافي للعنصرية. وفي هذا الصدد، يجب أن تجري مكافحة العنصرية على الجبهة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى صعيد التحدي المتصل بالهوية، أي العلاقة الجدلية بين احترام الخصوصيات الثقافية والدينية لجماعات وفئات الأقليات وتعزيز الإثراء المتبادل والتفاعل بين كل الجماعات الوطنية.

٦٣- ويوصي المقرر الخاص بأن توجه اللجنة انتباه الدول الأعضاء إلى أهمية الجبهة الفكرية في مكافحة العنصرية، ومن ثم أهمية التعليم والإعلام في مكافحة الأفكار والمفاهيم التي تشجع أو تبرر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب، وبخاصة عبر شبكة الإنترنت. وتشكل مكافحة تحريف التاريخ والاعتراف بالذاكرة المحددة لكل جماعة سلاحين فكريين ضد ثقافة وعقلية التمييز.

٦٤- ويدعو المقرر الخاص اللجنة إلى التشديد على مظاهر وممارسات العنصرية وكره الأجانب في مناطق الدخول والاستقبال والانتظار داخل البلدان (المطارات والمحطات والموانئ وغير ذلك). ويجب ألا تتحول هذه المناطق إلى مناطق للخروج على القانون فيما يتعلق بغير المواطنين بصورة عامة والمهاجرين وطالبي اللجوء بصورة خاصة. ويوصي المقرر الخاص بأن توجه اللجنة انتباه الدول الأعضاء إلى أهمية الالتزام الصارم باحترام حقوق الإنسان الأساسية، ووجود منظمات مدنية لحقوق الإنسان، وتوافر ظروف صحية ملائمة، ووجود وسائل انتصاف ودفاع في هذه المناطق.

٦٥- وللقضاء على تصاعد العنصرية في مجال الرياضة بصورة عامة وكرة القدم بصورة خاصة، يدعو المقرر الخاص اللجنة ليس فقط إلى تشجيع ومساندة البرامج والمبادرات الحاسمة للهيئات الرياضية الدولية، بل أيضاً إلى تعزيز المبادرات والتدابير المحددة للدول الأعضاء عن طريق التعليم والتوعية والردع. وينبغي في هذا الصدد أن تعزز الهيئات الرياضية الدولية والإقليمية والوطنية مواثيق وصكوك قواعد السلوك المناهضة للعنصرية في مجال الرياضة. وينبغي أن تساند اللجنة تنظيم مناسبة كبرى ضد العنصرية في أثناء بطولة كأس العالم لكرة القدم المقرر إقامتها في ألمانيا في عام ٢٠٠٦.

الحواشي

(١) Rapport 2003 de la Commission nationale de déontologie de la sécurité, Paris, La documentation Française, 2004، وهو التقرير المقدم إلى رئيس الجمهورية والبرلمان.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٥، انظر أيضاً les saisines 2003-17 et 2003-19 في نفس التقرير.

(٣) انظر *The human cost of "Fortress Europe": Detention and expulsion of asylum-seekers and migrants in the EU* (letter ouverte à la présidence européenne); *Italy: Temporary stay - Permanent rights: The treatment of foreign nationals detained in "temporary stay and assistance centres" (CPTAs)* (متاح أيضاً بالإيطالية)؛ *Spain: The Southern Border, The State turns its back on the human rights of refugees and immigrants* (متاح أيضاً بالإسبانية).

(٤) انظر البيان الصادر عن الاتحاد الدولي لكرة القدم في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، "Les meilleures selections nationals s'unissent dans la lutte contre la discrimination" على الموقع الرسمي للاتحاد على شبكة الإنترنت: http://www.fifa.com.